

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

جَوَدَةُ مَقَالَةِ الْمُحَقِّقِ الْحَائِزِيِّ حَوْلَ وَضْعِ الصِّيغَةِ
حَتَّى الْآنَ قَدْ طَرَحْنَا الْأَنْظَارَ التَّالِيَةَ:

1. الرَّأْيُ الشَّهِيرُ قَبْلَ الْمُحَقِّقِ الْآخُونْدِ حَيْثُ اعْتَقَدُوا بِاسْتِعْمَالِ الصِّيغَةِ فِي شَتَّى الْمَعَانِي كَالطَّلَبِ وَ التَّهْدِيدِ وَ

2. رَأْيُ الْمُحَقِّقِ الْآخُونْدِ بِأَنَّهَا قَدْ وُضِعَتْ لِلطَّلَبِ الْإِنْشَائِيَّ حَقِيقَةً وَ بَقِيَّةَ الْمَعَانِي تُعَدُّ دَوَاعِي فَحَسَبِ.

3. رَأْيُ الْمُحَقِّقِ الْخَوْنِيِّ بِأَنَّ حَقِيقَةَ الصِّيغَةِ هُوَ إِبْرَازُ الْإِعْتِبَارِ الْنَفْسَانِيِّ.

و قد استشكلنا على كافة الآراء المطروحة حتى الآن.

1. و الرَّأْيُ الرَّابِعُ قَدْ حَاوَلَ أَنْ يُخْرِجَ مُطْلَقَ "الطَّلَبِ" - سواءَ الْحَقِيقِيُّ أَمْ الْإِنْشَائِيُّ - عَنْ دَائِرَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ كَالْمُحَقِّقِينَ النَّائِنِيِّ وَ الْعِرَاقِيِّ وَ الْحَكِيمِ وَ الْخَمِينِيِّ، حَيْثُ قَدْ وَضَعُوا الصِّيغَةَ "لِلنَّسْبَةِ" وَ أَمَا مَعْنَى الطَّلَبِ فَقَدْ أَدْخَلُوهُ إِمَّا فِي اللُّوْازِمِ أَوْ فِي غَيْرِ اللُّوْازِمِ، وَفَقاً لِمَا أَسْلَفْنَا.

و نُؤَكِّدُ ثَانِيَةً بِأَنَّ الْأَلْفَاظَ لَا تَوْجِدُ شَيْئاً فِي أَفْقِ التَّكْوِينِ إِطْلَاقاً إِذِ الْلفظُ أَسَاساً لَا يَقَعُ ضَمْنُ سِلْسِلَةِ الْعِلَلِ الْإِبْجَادِيَّةِ لِلْمَعْنَى أَسَاساً فَبِالتَّالِيِ إِنَّهُ لَا يَوْجِدُ الطَّلَبَ وَ لَا يَخْلُقُ النَّسْبَةَ الْإِيقَاعِيَّةَ أَوْ الْإِرْسَالِيَّةَ أَوْ... بَلِ الْحَقُّ الْحَقِيقُ هُوَ أَنَّ نَمَطَ "الْأَلْفَاظِ الْإِنْشَائِيَّةِ" - سواءً أَنْشَأَتْ بِالصِّيغَةِ أَوْ بِغَيْرِهَا كَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ - تُعَدُّ حَاكِيةً عَنِ الصِّفَاتِ النَّفْسَانِيَّةِ فِي الْمُنْشَأِ بِحَيْثُ تُعْلِنُ وَ تُنْبِئُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ.

و قد أذعنَ الْمُحَقِّقُ الْحَائِزِيُّ بِهَذِهِ النِّقْطَةِ مُصَرِّحاً:

«وَأَمَّا الْإِنْشَائِيَّاتُ فَكُونُ الْأَلْفَاظِ فِيهَا عِلَّةٌ لِتَحَقُّقِ مَعَانِيهَا مِمَّا لَمْ أَفْهَمْ لَهُ مَعْنَى مُحْصَلاً، ضَرُورَةً عَدَمُ كَوْنِ تِلْكَ الْعِلَّةِ مِنْ ذَاتِيَّاتِ الْلفظِ، وَ مَا لَيْسَ عِلَّةً ذَاتاً لَا يُمْكِنُ جَعْلُهُ عِلَّةً، لِمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ عَدَمُ قَابِلِيَةِ الْعِلَّةِ وَ امْتَالِهَا لِلْجَعْلِ.

و الَّذِي أُنْعَقِلُ مِنَ الْإِنْشَائِيَّاتِ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِأَنَّ تَحْكِىَ عَنْ حَقَائِقَ مَوْجُودَةٍ فِي النَّفْسِ (أَيِ الْإِرَادَةِ) مِثْلًا: هَيْئَةُ أَفْعَلِ مَوْضُوعَةٌ لِأَنَّ تَحْكِىَ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِرَادَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي النَّفْسِ، فَإِذَا قَالَ الْمُتَكَلِّمُ: أَضْرِبْ زَيْداً وَ كَانَ فِي النَّفْسِ مُرِيداً لَذَلِكَ فَقَدْ أُعْطِيَ الْهَيْئَةُ الْمَذْكُورَةُ مَعْنَاهَا (بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ وَ الْغَافِلِ أَوْ الْمَازِحِ أَوْ الْحَيَوَانِ كَالْبَبْغَاءِ مِثْلًا) حَيْثُ لَا إِرَادَةَ لَهُمْ لِتَحْقِيقِ النَّسْبَةِ فَيُصْبِحُ إِنْشَائِيَّ مُهْمَلًا) وَ إِذَا قَالَ ذَلِكَ وَ لَمْ يَكُنْ مُرِيداً وَاقِعاً (كَالْمَازِحِ) فَالْهَيْئَةُ الْمَذْكُورَةُ مَا اسْتَعْمِلَتْ فِي مَعْنَاهَا (الْإِنْشَائِيَّ) نَعَمْ بِمُلَاحَظَةِ حَكَايَتِهَا عَنْ مَعْنَاهَا يُنْتَزَعُ عَنَّا آخِرُ لَمْ يَكُنْ مُتَحَقِّقاً قَبْلَ ذَلِكَ، وَ هُوَ عَنَّا يُسَمَّى بِالْوُجُوبِ، وَ لَيْسَ هَذَا الْعَنَّا الْمَتَأَخَّرُ مَعْنَى الْهَيْئَةِ، إِذْ هُوَ مُنْتَزَعٌ مِنْ كَشْفِ الْلفظِ عَنْ مَعْنَاهُ وَ لَا يَعْقِلُ أَنْ يَكُونَ عَيْنَ مَعْنَاهُ.

ثم يَتَصَدَّى المحقق الحائريّ إلى سائر المعاني الإنشائيّة قائلاً:

«فان قلت: قد يؤتى بالألفاظ الدالة على المعاني الانشائية، و ليس في نفس المرید معانيها، مثلاً، قد يصدر من المتكلم صيغة افعّل كذا في مقام امتحان العبد او في مقام التعجيز و امثال ذلك، و قد يتكلم بلفظة ليت و لعل و لا معنى في النفس يطلق عليه التمني او الترجى، فيلزم مما ذكرت أن تكون الالفاظ في الموارد المذكورة غير مستعملة اصلاً او مستعملة في غير ما وضعت له، و الالتزام بكل منهما لا سيما الاول خلاف الوجدان.

قلت: تحقّق صفة الارادة او التمني او الترجى في النفس:

1. قد يكون (المصلحة) لتحقق مبادئها في متعلقاتها، كمن اعتقد المنفعة في ضرب زيد فتحققت في نفسه ارادته، او اعتقد المنفعة في شيء مع الاعتقاد بعدم وقوعه فتحققت في نفسه حالة تسمى بالترجى، او اعتقد النفع في شيء مع احتمال وقوعه فتحققت في نفسه حالة تسمى بالترجى.

2. و قد يكون تحقق تلك الصفات في النفس لا من جهة (مصلحة) متعلقاتها بل توجد النفس تلك الصفات من جهة مصلحة في نفسها، كما نشاهد ذلك وجدانا في الإرادة التكوينية قد توجد لها النفس لمنفعة فيها مع القطع بعدم منفعة في متعلقها و يترتب عليها الأثر، مثال ذلك: أن إتمام الصلاة من المسافرين يتوقف على قصد الإقامة عشرة ايام في بلد من دون مدخلة لبقائه في ذلك البلد بذلك المقدار وجوداً و عدماً، و لذا لو بقي في بلد بالمقدار المذكور من دون القصد لا يتم، و كذا لو لم يبق بذلك المقدار و لكن قصد من اول الامر بقاءه بذلك المقدار يتم، و مع ذلك يتمشى قصد البقاء من المكلف مع علمه بان ما هو المقصود ليس منشأً للأثر المهم، و انما يترتب الاثر على نفس القصد، و منع تمشى القصد منه مع هذا الحال خلاف ما نشاهد من الوجدان، كما هو واضح، فتعين ان الإرادة قد توجد لها النفس لمنفعة فيها لا في المراد، فاذا صح ذلك في الإرادة التكوينية صح في التشريعية ايضاً، لانها ليست بازيد مؤنة منها، و كذا الحال في باقى الصفات من قبيل التمني و الترجى.[1]

فنظراً لهذه البيانات النَّفْسِيَّةِ سَيَتَضَحُّ بِأَنَّ الألفاظَ - سواء الخبريّة و الإنشائيّة - تُعدُّ حاكية:

1. إما عن الصّفاتِ المكونةِ في النَّفسِ، نظيرُ الإنشائيّاتِ التي تُنبأ عن طلبٍ مُخبِّئٍ في باطنِ الأمرِ.

2. و إما عن النّسبة - الضّرْب - المتحقّقة خارجاً، نظير الإخباريّاتِ.

فبالتّالي إنّ شاكلة الألفاظِ قد انحصرت في هذين الشّقيّينِ فحسب فلا تَتَشَقَّقُ إلى لفظٍ موجِدٍ - وفقاً لمعتقَدِ المشهور - ولا إلى لفظٍ تَنزِيلِيٍّ - وفقاً للمحقّق الاصفهانيّ - ولا... بل مُهمّةُ الألفاظِ هي الحكايةُ - وفقاً لتعبيرِ المحقّق الحائريّ - و الإبراز - وفقاً لتعبيرِ المحقّق الخوئيّ - بحيث حينما يَودُّ المتكلّمُ أن يَتَحَقَّقَ "الضّرْبُ" خارجاً فسيُعلِنُهُ إلى المخاطَبِ و يحكيه بالصّيغةِ الإنشائيّةِ كي تَتَحَقَّقَ العمليّةُ، و كذلك في الإخبار.

فالحصيلةُ أنّ مقالةَ المحقّق الحائريّ تعدُّ عقلائيّةً تماماً فإنّا لو أمعنا النّظرَ في الاستعمالات العرفيّة لانسجّمت هذه الفكرةُ مع الرّؤية العرفيّة في الإنشائيّات و الإخباريّاتِ.

و سيراً على هذه المنهجية الرّصينة قد صرّحنا في مبحث "مادة الأمر" بأنّ لفظَ الأمر - كصيّغته - يُعدُّ إخباراً عن طلبه الباطنيّ فكذلك الصّيغُ الإنشائيّة، ففي الحقيقة إنّ الإنشائيّات برمتها ستقعُ في مقام الإخبار دوماً.

فرغم أننا لا نرفضُ منهجَ المشهور في باب الإنشاء بأن اللفظ يوجدُ المعنى في عالم الاعتبار بحيث يخلقُ أمراً اعتبارياً، إلا أن الأصبُّ في منظارِ العرف هي تحقُّقُ المحقِّقِ الحائريِّ إذ قد نَقَحْنَا في مبحثِ الاعتباراتِ أنَّ العقلاء هم الذين يَعتبرونَ ترتيبَ الأثر في موطنٍ ولا يَعتبرونَ الأثر في موطنٍ آخر، ولا ترتبطُ هذه الاعتباراتُ بكيفيةِ دلالةِ الألفاظِ فإنَّ الألفاظَ تعدُّ دالةً و علامةً للمعنى فحسبَ بحيث حينما يَتَفَوَّهُ المتكلمُ بلفظٍ محدَّدٍ - اضرب - فسيتولَّدُ موضوعُ الامتثالِ العقليِّ أو العقلائيِّ فينبعثُ العقلُ نحوَ العمل - الحكم بالامتثال - فاللفظُ إنما يَنجِبُ موضوعَ الامتثالِ العقليِّ أو العقلائيِّ فحسبَ لا أنَّه يَخْلُقُ المعنى و يَعتبره فإنَّ الاعتبارَ بيد العقلاء و الألفاظُ حاكيةٌ و مُبرزةٌ بحيث لولا الحاكِيةُ و الإعلامُ لما تحقَّقَ موضوعُ حكم العقل أو العقلاء بالامتثال.

فالنَّاتِجُ أنَّ العقلاء يَستعينون بالألفاظ لكي يَعتبروا أموراً لا أنَّ الألفاظ هي التي توجد و تَعتبر.[2]

و بهذا التَّقرير قد تَقَارَبَت فِكرَةُ المحقِّقِينِ الحائريِّ و الخويِّ حيث إنَّهما قد احتَسَبَا اللفظَ مُبرزاً و حاكياً فحسبَ إلا أنَّ المائزَ بينهما هو:

1. أنَّ المحقِّقَ الخويِّ يَعتقد بأنَّ خِصْلَةَ "الصَّبِغِ الإنشائية" هي أن تَجْعَلَ أمراً مُحدَّداً على ذِمَّةِ المكلفِ بينما المحقِّقُ الحائريُّ لم يَجْعَلْ شيئاً على ذِمَّةِ المكلفِ بل اللفظُ يَحكي عَمَّا في الجوفِ فحسبَ.

2. و أنَّ السَيِّدَ قد عَبَّرَ بالإبراز بلا تفصيل بين المصلحة في المطلوب المنشأ أو بين المصلحة في نفس الإيجاد الاعتباري، بينما الشيخ الحائريُّ قد فكَّكَ ما بين الإبرازين وفقاً لما أسلفنا بياناته للتَّو.

مقالة المحقِّق البروجرديّ حول وضع الصَّبِغَةِ

و قد أبدى المحقِّقُ البروجرديّ وجهةَ نظرِهِ في هذا الميدانِ قائلاً:

«إيقاظ: الفرق بين الطلب بالصيغة و الطلب بالمادة: قد نرى بالوجدان ثبوت الفرق بين قول الطالب: «اضرب أو أكرم» مثلاً، و بين قوله: «أطلب منك الضرب» أو «أمرك بالضرب» مع كون الجميع مشتركة في إنشاء الطلب بها.

و الَّذي يؤدي إليه النَّظر في الفرق بينهما أنَّ مفهومي الطلب و الأمر متصوران في الثاني (الإخباري) بالاستقلال، بحيث وقع عليهما لحاظ استقلالٍ (اسميٍّ) و إن لم يكن نفسُ وجودِهِما مطلوباً نفسياً، بل كان الغرض (والمصلحة) منهما وجود المطلوب (المادة) من المطلوب منه (المخاطب) و هذا بخلاف الصَّبِغِ الإنشائية مثل «اضرب» فإن الملحوظ فيها على نحو الاستقلال ليس إلّا خصوص المطلوب النفسي، أعني (المصلحة في) صدور المطلوب عن المطلوب منه، و أما الطلب و الانبعث فلم يلحظا إلّا بنحو الغيرية و الاندكاك من دون أن يتصورا بمفهوميهما، كسائر المعاني الحرفية التي لا يتعلق بها لحاظ استقلالٍ.

و لنذكر لذلك مثلاً، و هو أنك إذا كنت قادماً من دارك إلى المسجد، قاصداً إياه، فكل ما تضعه من الأقدام مطلوب غيري للوصول إلى المسجد، و لكنك قد تكون ملتفتاً في حال مشيك إلى كل قدم قدم، كما تكون ملتفتاً إلى المسجد الَّذي هو المطلوب النفسي. و قد لا تكون كذلك بل الَّذي يكون بمد نظرك هو الكون في المسجد فقط، و لم يتعلق بالأقدام لحاظ استقلالٍ، بل كانت ملحوظة بنحو المعنى الحرفي، ففيما نحن فيه أيضاً المطلوب النفسي هو صدور الضرب مثلاً عن المطلوب منه، و البعث مطلوب غيري، يتوصل به إلى المطلوب النفسي، و لكن في مقام اللحاظ قد يلحظ البعث أيضاً، بنحو الاستقلال كما يلحظ المطلوب النفسي، و قد لا يلحظ إلّا بنحو الاندكاك، فعلى الأول يكون إنشاؤه بمثل «أمرك أو أطلب منك»، و على الثاني يكون إنشاؤه بمثل «اضرب» و نحوه، هذه خلاصة الفرق بين الأمر بصيغته و الأمر بمادته.[3]

و كان بعض مشايخنا «قدَّس سره» يقول في الفرق بينهما: إن صيغة «افعل» قد وضعت للدلالة على النسبة الموجودة بين الحدث

و فاعله، نظير النسب الموجودة في سائر الأفعال، و الطلب (الإخباري) يستفاد من الخارج (فالإخباري يدلّ على المعنى الاسمي لا عن النسبة) و هذا بخلاف مثل: «أمر و أطلب»، فإنهما موضوعان للطلب.

و فيه: أن النسبة (الطلبية) إما تصورية قصد (المتكلم) بإلقائها إلى المخاطب تصويره لها، و إما تصديقية قصد بإلقائها إليه تصديقه لها، و الموجودة في قولنا «اضرب» ليست من إحداهما لوضوح أنه ليس المقصود من قولك «اضرب» تصور المخاطب صدور الضرب عن نفسه، و لا التصديق بوقوعه منه.[4]

اللهم إلا أن يقال: إن مراده «قدّه» كون حيثية الطلب أيضاً (شقاً ثالثاً) من أنحاء الاستعمال في قبال التصورية و التصديقية بأن يقال:

– إنه كما قد يوضع اللفظ للدلالة على نسبة خاصة بدلالة تصورية كقولنا: «ثبوت القيام» لزيد.

– و قد يوضع للدلالة عليها بدلالة تصديقية كقولنا «قام زيد».

– فكذا قد يوضع للدلالة على نسبة خاصة، بنحو يطلب تحققها من قبل المسند إليه، فيكون الاستعمال اللفظ الدال على هذه النسبة استعمال من يطلب تحققها من قبل المسند إليه في قبال الاستعمال الذي يكون بداعي التصور أو التصديق. و على هذا يكون الموضوع له في الصيغ الإنشائية الطلبية هو نفس انتساب المبدأ إلى المخاطب، و يكون حيثية الطلبية من أنحاء الاستعمال في قبال حيثية التصورية أو التصديقية، و إن شئت تفصيل أنحاء الاستعمال فراجع ما ذكرناه في ذيل المعاني الحرفية.[5]

فبالتالي إن إشكالية المحقق البروجردي – أن النسبة (الطلبية) إما تصورية و إما تصديقية – سيَتوجّه إلى سائر الأصوليين أيضاً إذ المتحدث لم يعزم على إلقاء التصور و التصديق إلى المستمع إطلاقاً، و لهذا إننا مسائرة مع المحقق البروجردي قد خضعنا لهذه الإشكالية و نعتقد بأن القائل – بعض المشايخ – قد أبدع شقاً ثالثاً مستجداً في إطار الاستعمالات، و لكن هذه الإبداعية مُستغربة بعض الشيء، و لهذا ترى المحقق البروجردي لم يختره ولم يستحسنه، إذ على صعيد علم المنطق لا يُعقل إلقاء الألفاظ بلا تصوّر ولا تصديق.

[1] درالفوائد (طبع جديد)، ص: 72

[2] فالعلية القريبة للمعنى هي الألفاظ و العلة البعيدة لإنشاء المعنى هي الاعتبارات العقلانية إذ الألفاظ تُعتبر دالة و علامة فحسب.

[3] بروجردی حسین. نهاية الأصول. Vol. 1. تهران – ايران: نشر تفكر.

[4] نعم ربما لا يقصده المتكلم إلا أن التصور سيتحقق قهرياً في نفس المخاطب فسواء ضرب المخاطب أم لم يضرب فقد تحققت النسبة التصورية.

[5] بروجردی حسین. نهاية الأصول. Vol. 1. ص 107 تهران – ايران: نشر تفكر.